HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

توزيعُ المسؤوليـات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم وفقاً للنُّظُم الفيدراليَّة

(دراسَةٌ مُقارَنةٌ للنَموذج اليمنيّ وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ)

عبد الرقيب سيف محمد فتح الدبعي[1] فيصل صالح محمد الجعـدنيّ[2]

[1] طالب دكتوراه –ادارة اعمال – كليه العلوم الإجتماعية والتطبيقية – جامعة عدن – الجمهورية اليمنية
البريد الالكتروني: fateh2015@yahoo.com
[2] ا.د.م. رئيس القسم العلميّ إدارة الأعمال –كليه العلوم الاجتماعية والتطبيقية – جامعة عدن – الجمهورية اليمنية

تاريخ النشر: 2021/08/01م تاريخ القبول: 2021/07/24م

المستخلص

قدمت الدراسة تصور لتوزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم في اليمن وفقًا للنظم الفيدراليَّة حيث وضعت فرضية رئيسة لهذه الدِّراسة تمثَّلت بالتساؤلات الأتية:

- ما أثر النظام الفيدراليّ في توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ في اليمن؟
- ما نوع النظام الفيدراليّ وخصائصه ومميزاته الذي يُمكن الأخذ به وفق مشروع الدستور الجديد؟
- ما أثر مشروع النظام الفيدراليّ في توزيع المسؤوليات والسُّلطات وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ؟
- ماهي أهمُّ الاستنتاجات في توزيع المسؤوليات والسُّلطات من الدِّراسة المقارنة بين النِّظام الفيدراليّ وفق مخرجات الحوار الوطنيّ اليمنيّ مقابلةً بالنُّظم الفيدراليَّة ذات الصلة ؟

حيث تم استخدام المنهج العلميّ الوصفيّ الوثائقيّ؛ بهدف جمع معلومات ومعارف عن المشكلة المراد بحثها ، إلى جانب المنهج العلميّ المُقارَن؛ لتحليل النصوص الدستوريَّة المتعلِّقة بالفيدراليَّة في التجارب الدوليَّة ، وأيضًا منهج التحليل القانونيّ؛ لتوضيح مفصل للفيدرالية ، وكذا القيام بالمقارنات بين النظم الفدرالية القائمة وما ورد في مخرجات الحوار الوطني حول ذلك.
ووفقا لمناهج الدِّراسة ، فإنَّ طبيعة الأدوات المستخدمة تمثَّلت باللجوء إلى الوثائق و المصادر المختلفة ، و ملاحظة الاحداث عمليا ، وتحليل وثيقة مؤتمر الحوار الوطنيّ، وكذلك النصوص الدستوريَّة ذات العلاقة.
وخلصت النتائج الى أن تقسيم المسؤوليات والسُّلطات والصلاحيات بين الحكومة الفيدراليَّة وحكومات الأقاليم يُعدُّ من أهمِّ القضايا في بناء الدولة الفيدراليَّة، و ان المُشرِّعُ اليمنيُّ اعتمد اسلوب توزيع الاختصاصات بين المستويات ، كما اكدت الدراسة على أن الفيدراليَّة الماليَّة ترتبط أشدَّ الارتباط، بتوفير الإيرادات وتوزيعها بشكل عادل.
وبينت التوصيات اهمية إعادة النظر في استبقاء السُّلطات المتبقية بيد حكومات الأقاليم قبل طرح مُسودَّة الدستور للاستفتاء، وكذا اهمية توفير الموارد المالية وتنفيذ الاجراءات الضامنة.

الكلمات المفتاحية: الفدرالية ، الاقاليم ،مخرجات الحوار اليمني

RESEARCH ARTICLE

DISTRIBUTION OF RESPONSIBILITIES AND POWERS BETWEEN THE FEDERAL GOVERNMENT AND THE REGIONS ACCORDING TO THE FEDERAL SYSTEMS (A comparative study of the Yemeni model according to the outcomes of the National Dialogue Conference)

Abdulraqeb Saif Fateh M. Al-Dubai[1]; Faisal Saleh Al-Jaadani[2]

1- PhD Student- Department of Business Administration - College of Social and Applied Sciences - Aden University - Yemen
E-mail:fateh2015@yahoo.com
2- Ass. Professor and Head of the Scientific Department of Business Administration - College of Social and Applied Sciences - Aden University - Yemen

Published at 01/08/2021 **Accepted at 24/07/2021**

Abstract

This paper presents a perception of the distribution of responsibilities and powers between the federal government and the regions in Yemen according to the federal systems, where the main hypothesis was developed. The research questions answered the following:
- What is the impact of the federal system project on the outcomes of the national dialogue in Yemen?
- What is a type of federal system, its characteristics and advantages of the new draft constitution?
- What are the essential features in distributing responsibilities and powers from the comparative study between the federal systems?
The documentary descriptive scientific method was used based on the nature of the tools, which consisted of resorting to documents and sources, observing events in practice, analyzing the document of the National Dialogue Conference, and the relevant constitutional texts.
It was divided into two stages:

- Collecting information and knowledge about the problem to be researched with the comparative scientific method;
- Analyzing the constitutional texts related to federalism in international experiences, as well as the legal analysis approach.

The research results demonstrated that the division of responsibilities, authorities and powers between the federal government and the regional governments is one of the most critical issues to build the federal state with adopting the method of distributing competencies between several levels. The researcher recommended considering the remaining powers in the hands of regional governments before submitting the draft constitution to a referendum, providing financial resources and holding elections within a specific timetable.

Key Words: federalism, regions, outcomes of the Yemeni dialogue.

مقدمة

نشأت الأنظمة الفيدراليَّة في ظروف سياسيَّة وقانونيَّة مختلفة، فكلٌّ منها كان نتيجة فريدة لاختيارات اتَّخذها القادة السياسيّون والقُوى الوطنيّة والشعوب في تلك الدول التي اختارت هذه النوع من أنظمة الحكم.

وتتشكَّل الدول الفيدراليَّة؛ نتيجة لانضمام عدد من الدول المستقلة عن بعضها والمتمتعة بالسيادة؛ لتكوين دولة واحدة، هي الدولة الفيدراليَّة، أو قيام الدولة الفيدراليَّة عن طريق تفكيك دولة موحدة أو بسيطة إلى أقاليم أو مقاطعات أو ولايات متعددة، إلا أنَّها تبقى مُحتفظة برغبتها في العمل بصيغة مُوحَّدة على المستوى الخارجيّ في المجالات الدفاعيَّة والاقتصاديَّة على وجه التحديد.

ويكتسب موضوع النظام الفيدراليّ كنظام سياسيٍّ واحد أهمية بالغة؛ كونه يمثُّل نموذجًا مرنًا لإدارة الدولة على أساس التقاسم والتنسيق الكامل بين كافَّة السُّلطات في الدولة والحكومة الفيدرالية من جهة، والحكومات والوحدات المُكوِّنة للدولة الفيدراليَّة (إقليم، ولاية، مقاطعة) من جهة أخرى.

كما زادت أهمية النظام الفيدراليّ؛ كونه مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطيَّة؛ حيث إنَّ كافَّة المستويات الحكومية في أيّ نظام فيدراليّ تستمد سلطاتها من الدستور الذي لا يُمكن تعديله بشكل منفرد أو أحادي من قبل طرف من الأطراف، كماتُستمد تلك المشروعية من موافقة الشعب عليها من خلال الاقتراع المباشر والسريّ، أي: الانتخابات أو الاستفتاءات، كذلك تتجسَّد أهمية النظام الفيدراليّ؛ كونه لا يُقدِّم نموذجًا واحدًا للتنظيم الحكوميّ المستهدف لإدارة الدولة، بل ترك لكلِّ دولة اختيار نظامها الفيدراليّ بما يُساعدها على حلِّ نزاعاتها وترسيخ وحدتها واستقرارها السياسيّ والاقتصاديّ والوطنيّ؛ ولذلك فإن موضوع توزيع المسؤوليات والسُّلطات من أهمِّ ما قد تتعرض له الدول الفيدراليَّة خاصَّةً في بداية نشوئها؛ إذ إنها تقوم على أساس عنصرَيْ الاستقلال الذاتيّ والاتِّحاد، والترابط بين هذين العنصرينِ بعلاقتهما المتبادلة والمتعارضة يُشكل وحدة المفهوم الحقيقي للدولة الفيدراليَّة، التي هي نتاج التوفيق بين رغبتين متعارضتين، هما: تكوين دولة واحدة من ناحية، والمحافظة على أكبر قدر من الاستقلال من ناحية أخرى.

كما يُمثِّل توزيع السُّلطة السياسيّة قضية جوهريَّة للعديد من الدول اللامركزيَّة عند حصول فصل واضح للسلطات بين الحكومات المركزيَّة والمحليَّة، فإنَّ ذلك يُمكن أن يُعزز من استقرار البلد من خلال:

1. المساعدة في تجنب النزاعات المستقلة حول السُّلطة السياسيّة.
2. تشجيع التعاون بين شرائح الحكومة.
3. الاعتراف بأهمية الطابع المحليّ بدون تجاهل لأهمية الهُويَّة الوطنيَّة.

وإقامة الدول الفيدراليَّة لا يخضع لوصفة جاهزة يُمكن تطبيقها بمجرد رغبة النخبة أو القاعدة، بل هي تخضع لعملية ولادة صعبة، كما تخضع للتطور والتجدد المستمر الذي تتحكَّم فيه ظروف المكان والزمان، ومقتضيات التطور الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والتكنولوجيّ، وتُعدُّ قضايا توزيع المسؤوليات والسُّلطات والصلاحيات، وتوزيع الدخل، وتنظيم المحاكم، وترسيم الحدود الجغرافيَّة بين وحدات الاتِّحاد من أعقد القضايا وأكثرها إثارة للجدل عند تشكيل الدول الفيدراليَّة.

ومن خلال ما تقدَّم وجد اليمن نفسه كدولة شهِدت أزمات وصراعات وحروب تتجه نحو تبني الأخذ بالنظام الفيدراليّ والشكل الاتِّحاديّ للدولة، الذي اتَّفقت عليها مكونات الشعب السياسيّة في مؤتمر الحوار الوطنيّ؛ باعتبار أنَّ النظام الفيدراليّ يُشكِّل حلًّا سياسيًّا للأزمة اليمنيَّة وحلًّا عادلًا، تتوزع فيه المسؤوليات والسُّلطات والثروات بشكل عادل يكون فيها كلُّ الأطراف في الدولة الفيدراليَّة القادمة شركاء في السُّلطة والثروة، ومن ثم الحفاظ على الدولة اليمنيَّة من التفكك والحدُّ من الصراعات والحروب الأهليَّة التي لم يعد يقبلها المجتمع اليمنيُّ بكلِّ أطيافه، وكذلك المجتمع الدوليّ بكلِّ توجهاته السياسيّة.

الباب الأوَّل : منهجية الدِّراسة والدِّراسات السابقة وتقسيم المسؤوليات والسُّلطات في الدولة الفيدراليَّة

الفصل الأوَّل : منهجية الدِّراسة والدِّراسات السابقة ومفهوم النظام الفيدراليّ

تندرج الدولة المركَّبة ضمن سياق ما يُعرف بظاهرة تجمُّع الدول وتكتُّلها، وهي الدولة التي تجمع تحت سلطتها ولايتين أو إقليمين أو دولتين أو أكثر، ضمن قيادة مركزية واحدة، كما تتألف الدول المركَّبة من دولتين أو مجموعة دول اتَّحدت؛ لتحقيق أهداف مشتركة، فتتوزع سلطات الحُكم فيها على الدول المُكوِّنة لها تبعًا لطبيعة ونوع الاتِّحاد الذي يربط بينها.

وسيتمُّ في هذا الباب من الدِّراسة تناول الإطار العام للدِّراسة، والدِّراسات السابقة والهندسة السياسيّة للفيدراليَّة وتقسيم المسؤوليات والسُّلطات في الدولة الفيدراليَّة من خلال التعرف على مشكلة الدِّراسة، وتساؤلاتها، وأهميتها (العلميَّة، العمليَّة، الذاتيَّة)، مع بيان أهداف الدِّراسة وحدودها (الحدُّ الزمنيُّ، الحدُّ المكانيُّ، والحدُّ الموضوعيُّ)، وبيان منهج الدِّراسة، ومصطلحاتها، والدِّراسات السابقة والتعليق عليها، وما يُميز الدِّراسة الحالية عن الدِّراسات السابقة، وعرض مفهوم النظام الفيدراليّ وأنواعه وخصائصه، والتعرُّض للهندسة السياسيّة للفيدراليَّة وأنواع الوحدات المُكوِّنة للدولة في النظام الفيدراليّ، وتقسيم المسؤوليات والسُّلطات في النُّظم الفيدراليَّة.

المبحث الأوَّل: الإطار العامُّ للدِّراسة

أولاً: مشكلة الدِّراسة:

تكمن مشكلة الدِّراسة بأنَّه على الرغم من تبني النظام الفيدراليُّ في اليمن من خلال مخرجات الحوار الوطنيّ وكذا مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ؛ حيث تمَّ تقسيم اليمن إلى ستَّة أقاليم لكلٍّ منها دستور خاصٌّ به، وسلطات ثلاث: تشريعيَّة وتنفيذيَّة وقضائيَّة، إلا أن الأُسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الفيدراليُّ وفلسفة هذا النظام وأبعاده وغاياته لازالت غامضة وغير واضحة لدى الكثير من اليمنيِّين من مختلف المستويات الثقافيَّة والاجتماعيَّة، بل إنَّ البعض يربط النظام الفيدراليَّ بمفاهيم مغلوطة، مثل: القول بأنَّ النظام الفيدراليَّ يقود إلى الانفصال والتقسيم والتشرذم وضياع الدولة وغير ذلك من المفاهيم المُلتبسة؛ مما يتوجب على الباحثين التصدي لذلك من خلال البحث والدِّراسة الموضوعيَّة التي توضح المفاهيم بشكل علميّ في هذا الجانب وتزيل الغموض، وتخلق وعيًا سليمًا وتصحح المفاهيم والتصورات الخاطئة.

ومن خلال ما سبق فقد لوحظ وجود فجوة بحثيَّة تتمثَّل في عدم وجود دراسة تتعلق بتوزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، وأسس النظام الفيدراليّ وخصائصه بحسب مشروع الدستور الفيدراليّ للدولة الجديدة وفق مخرجات الحوار الوطنيّ.

وفي ضوء ذلك تمَّ صياغة مشكلة الدِّراسة في التساؤل الرئيس الآتي: **ما أثر النظام الفيدراليّ في توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم/الولايات وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ في اليمن؟**

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعيَّة الآتية:

1. ما نوع النظام الفيدراليّ وخصائصه الذي يُمكن الأخذ به وفق مشروع الدستور الاتِّحاديّ في اليمن الجديد؟
2. ما أثر مشروع النظام الفيدراليّ في توزيع المسؤوليات والسُّلطات وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ في اليمن؟
3. ما أهمُّ الاستنتاجات في توزيع المسؤوليات والسُّلطات من الدِّراسة المقارنة بين النظام الفيدراليّ وفق مخرجات الحوار الوطنيّ اليمنيّ مقابلةً بالنُّظم الفيدراليَّة ذات الصلة المبحوثة؟

ثانيًا: أهداف الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة إلى توضيح عددٍ من الجوانب المُتعلِّقة بإبراز دور النظام الفيدراليّ في مساعدة الدول على بناء دولة متماسكة، يتقاسم فيها المجتمع السُّلطة والثروة بشكل عادل، والتعرف على نوع النظام الفيدراليّ وخصائصه الذي يُمكن الأخذ به وفق مشروع الدستور الاتِّحاديّ في اليمن الجديد، إلى جانب مشاركتها الفعالة في صياغة ووضع السياسات والقرارات والقوانين الفيدرالية والمحليَّة، والالتزام بتطبيقها وفق مبدأ الخيار الطوعي ومبدأ الاتِّفاق على توزيع المسؤوليات والسُّلطات، والثروات، والوظائف كوسيلة؛ لتحقيق المصالح المشتركة، وللحفاظ على كيان الاتِّحاد مع التطرق إلى توزيع المسؤوليات والاختصاصات في مُسودَّة الدستور وموقف الدساتير المقارنة؛ كونه من أهمِّ ما قد تتعرض له الدول الفيدراليَّة خاصَّةً في بداية نشوئها، وإيضاح أهمية وتأثير النظام الفيدراليّ في إدارة الموارد الماليَّة في الدول الفيدراليَّة.

ثالثًا: أهمية الدِّراسة:

تستمد الدِّراسة الحالية أهميتها العمليَّة والعلميَّة والذاتيَّة على النحو الآتي:

أ- الأهمية العمليَّة: تستمد الدِّراسة الحالية أهميتها العمليَّة من الآتي:

1. تُناقش الدِّراسة أحد أهمِّ المواضيع التي تهمُّ المجتمع اليمنيّ بشكل عامٍّ؛ كونها تجربة اتَّفق عليها جُلُّ الأطراف السياسيّة كمخرج من الأزمة السياسيّة التي تعصف باليمن.
2. توضيح المفاهيم والجوانب المُتعلِّقة بالدولة الفيدرالية، وبيان ممارسة الاختصاصات بين المستويات المختلفة للدولة.
3. تُعدُّ الدِّراسة الأولى من نوعها- على حدِّ علم الباحث- التي تتناول مجال توزيع المسئوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ الشامل.
4. تُمثِّل الدِّراسة مرجعًا هامًا للباحثين والمهتمين في هذا المجال؛ كون تجربة الدولة الفيدرالية الفيدراليَّة تُعدُّ تجربة جديدة على المجتمع اليمنيّ.

ب- الأهمية العلميَّة: تظهر الأهمية العلميَّة للدِّراسة من الأهمية التي يحظى بها موضوع توزيع المسئوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم وفقًا للنُّظم الفيدراليَّة، وذلك من خلال الآتي:

1. إبراز خصائص النظام الفيدراليّ، وإبراز التوازن بين الوحدة والتنوع.
2. إيضاح أهمية وتأثير النظام الفيدراليّ في التوزيع الأمثل للمسؤوليات والصلاحيات بين المركز والأقاليم.

3. بيان الهندسة السياسيّة للنظام الفيدراليّ.
4. إبراز الدور الحاسم للنظام الفيدراليّ في إتاحة الفرص الهائلة للدولة التي تتبنَّاه في إحداث نهضة شاملة ومواجهة تهديداتها المختلفة بقدر عالٍ من الفاعلية والكفاءة.
5. إيضاح أهمية وتأثير النظام الفيدراليّ في إدارة الموارد الماليَّة في الدول الفيدراليَّة.
6. الإثراء العلميُّ للمكتبة اليمنيّة، بإيضاح طبيعة النظام الفيدراليّ ومقوماته وأهميته.

ج- الأهمية الذاتيَّة:

تظهر الأهمية الذاتيَّة للدِّراسة من الآتي:

1. الاهتمام بموضوع توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم.
2. يستفيد الباحث من الدراسة في الحصول على درجة الدكتوراه.

رابعًا: حدود الدِّراسة:

إن طبيعة الدِّراسة تقتضي تعيين نطاقها في الحدود الآتية:

أ- **حدود موضوعية:** توزيع المسئوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم وفقًا للنُّظم الفيدراليَّة (دراسةٌ مقارنةٌ للنموذج اليمنيّ وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ).

ب- **حدود زمنيَّة:** يجري هذا البحث في العام 2019م/2020م.

ج- **حدود مكانيَّة:** يغطي مجال النظام الفيدراليّ كشكل جديد لإدارة الدولة والمجتمع في الجمهوريَّة اليمنيّة كمنطلق لهذه الدِّراسة.

خامسًا: منهج الدِّراسة:

إن المتطلبات الأساسيَّة للبحث العلميّ تستدعي استخدام المناهج والأدوات المختلفة، ويُعبر عن دراسة الموضوع المُراد دراسته كما يوجد في الواقع، ويهتمُّ بوصفه وصفًا دقيقًا يُعبر عنه، وقد فرضت طبيعة هذه الدِّراسة وأهدافها استخدام المنهج العلميّ الوصفيّ الوثائقيّ؛ بهدف جمع معلومات ومعارف عن الظاهرة أو المشكلة المراد بحثها بشكل مباشر؛ للتعرف على السمات الأساسيَّة للنظام الفيدراليّ في الدول التي تبنَّت هذا النظام، إلى جانب المنهج العلميّ المُقارن؛ لتحليل النصوص الدستوريَّة المُتعلِّقة بالنُّظم الفيدراليَّة في بعضٍ من التجارب الدوليَّة القائمة، وأيضًا منهج التحليل القانونيّ؛ لشرح وتوضيح كافَّة مفاصل النظام الفيدراليّ بكلِّ خصائصه وأبعاده وأهدافه بشكل مُعمَّق.

سادسًا: مصطلحات الدِّراسة:

تتضمن الدِّراسة عددًا من المفاهيم والمصطلحات الأساسيَّة وهي:

أ- **الفيدراليَّة:**

هي مصطلح ذو أصل لاتينيّ، فاللغة ودلالاتها تُقدِّم وصفًا عامًّا مبسطًا لهذا المفهوم أو المصطلح؛ لذلك فهو بحاجة إلى إضافات قانونيَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة؛ لتحديده اصطلاحًا وتعريفه تعريفًا علميًّا.

حيث يرى جيمس ماديسون"**James Madison**" (أستاذ النُّظم السياسيّة في الولايات المُتَّحدة) أنَّ الفيدراليَّة: "نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارسان السُّلطة على مجموعة الناس أنفسهم وعلى الإقليم الجغرافيّ ذاته".

لذلك فالفيدراليَّة كمفهوم يتناسب مع ما ورد في مُسودَّة دستور جمهوريَّة اليمن الفيدرالية، هي: "وسيلة لتنظيم الشئون السياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتقاسم السُّلطات بين الحكومة المركزيَّة والحكومات الإقليميَّ؛ بهدف الوصول إلى توازن عادلٍ في توزيع الحقوق والواجبات بين المنضمين للاتِّحاد الفيدراليّ وتبني الفيدراليَّة على مبادئ واضحة، هي: مبدأ الاتِّحاد، ومبدأ الاستقلالية، ومبدأ المشاركة"، **وهو ما يلائم طبيعة الدِّراسة الحالية.**

ب- النظام الفيدراليُّ:

يوجد عدد من المفاهيم للنظام الفيدراليّ ذكرها عدد من الباحثين والكتاب، وهذه المفاهيم قد تكون متقاربةً حول تحديد مفهوم النظام الفيدراليّ ومضمونه

مفهوم النظام الفيدراليّ/ الاتِّحاديّ بأنَّه: "دولة واحدة تتضمن كيانات دستوريَّة متعددة، ولكلٍّ منها نظامها القانونيُّ الخاصُّ، واستقلالها الذاتيُّ وتخضع في مجموعها للدستور الفيدراليّ، باعتباره المنشأ لها والمُنظم لثباتها القانونيّ والسياسيّ، وهي بذلك عبارة عن نظام دستوريٍّ وسياسيٍّ مُركَّب"(زاوي، وعبد الرحمن،2006: 15).

ويعرفه روجر ديفيدسون: "**Roger Davidson**" أنَّه "نظام سياسيٌّ عالميٌّ يقوم فيه مستويان حكوميان يحكمان المنطقة الجغرافيَّة نفسها والسكان أنفسهم"، ويضيف أيضًا بأنَّ الدول الفيدراليَّة تقوم هيكليتها الحكوميَّة على كلٍّ من حكومة مركزيَّة وحكومات موجودة في وحدات سياسية أصغر تدعى بالولايات أو الإمارات أو المناطق، وهذه الوحدات السياسيّة الصغيرة تعطي بعض قُوَّتها السياسيّة للحكومة المركزيَّة؛ لكي تعمل من أجل المواطنين"(ديفيدسون، 2008م).

ج- الحكومة الفيدرالية:

هي الحكومة المشتركة التي تتكون من اتِّحاد عدد من الأقاليم أو الولايات، وتقوم على أساس تجزئة السُّلطة السياسيّة والإداريَّة بين الدول الفيدرالية ومكوناتها، فيكون للدولة الفيدرالية دستور اتِّحاديٌّ ينظم شئوون الدولة كلِّها، وسلطة تشريعيَّة عليا (برلمان اتِّحاديّ) وسلطة تنفيذيَّة اتِّحاديَّة (حكومة اتِّحاديَّة) وسلطة قضائيَّة عليا، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الدِّراسة.

د- حكومة الأقاليم:

عرف بعض الفقهاء الإنجليز حكومة الأقاليم: بأنَّها "حكومة محلية تتولاها هيئات محليَّة مُنتخبة، مكلفة بمهام إداريَّة وتنفيذيَّة تتعلَّق بالسكان المقيمين في نطاق محليٍّ محدد، ولها الحقُّ في إصدار القرارات واللوائح المحليَّة"(قوق،2011: 49).

المسؤوليات:

يُعدُّ توزيع المسؤوليات والسُّلطات من أهمِّ ما يُميز الاتِّحاد الفيدراليَّ عن النُّظم اللامركزيَّة الإداريَّة في الدولة المُوحَّدة، حيث لا يجري النصُّ على مسؤوليات وسلطات الأقاليم اللامركزيَّة للدولة المُوحَّدة في الدستور، وإنما يجري تفويضها من قبل السُّلطة المركزيَّة بقوانين.

هـ- مؤتمر الحوار الوطنيّ:

تضمَّنت المبادرة الخليجية وآليَّتها التنفيذيَّة أربع خطوات للانتقال السلمي للسلطة حثَّت في مُجملها على التحضير والتنفيذ؛ لقيام مؤتمر حوار وطنيّ شامل يهدف إلى تمكين كلِّ المجموعات والقوى السياسيّة للمشاركة في اتِّخاذ قرارات تاريخيَّة تتمخض عن رؤية جديدة لمستقبل البلاد، والهدف الأساسي من الحوار الوطنيّ كما حددته المبادرة الخليجية وآليَّتها التنفيذيَّة: هو البحث في "عملية صياغة الدستور والإصلاحات الدستوريَّة المطلوبة، والبحث عن حلول للقضية الجنوبيَّة، ووضع تصور حول تشكيل لجنة صياغة الدستور وتحديد أعضائها، وغير ذلك من المسائل النظريَّة التي تفضي في النهاية إلى انتخابات عامة حُرَّة ونزيهة يُقرر فيها الشعب من يتولَّى السُّلطة"(الأديميُّ،2018: 469).

المبحث الثاني: الدِّراسات السابقة

سنتناول في هذه الدِّراسة عددًا من الدِّراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدِّراسة، بالإضافة إلى التعليق على تلك الدِّراسات، وإظهار ما يُميز الدِّراسة الحالية عن تلك الدِّراسات، وذلك على النحو الآتي:

أوَّلًا: استعراض الدِّراسات السابقة

ويُمكن توضيح مضمون ونتائج هذه الدِّراسات في الجدول التالي: جدول رقم (1) * :

الدِّراسة الأولى:	دراسة عبد المنعم أحمد أبو طبيخ 2009م، بعنوان: توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدراليَّة دراسة مقارنة،
خلاصة الدِّراسة	خلصت الدِّراسة إلى أنَّ عملية توزيع الاختصاصات بين السُّلطات الفيدراليَّة وسلطات الولايات، والطريقة التي تتبعها الدولة في تنظيم هذه العملية التي تُعدُّ جوهر النظام الفيدراليّ تقوم على الاعتبارات السياسيّة والعملية الخاصَّة بكلِّ دولة ولا يقتصر على الاعتبارات القانونيَّة وحدها، وفي مقدمة هذه الاعتبارات طريقة نشأة الدولة الفيدراليَّة.
أهمُّ التوصيات	توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: - تجابه الدول الفيدراليَّة غالبًا محاولات انفصال الأقاليم أو الولايات بشدة لتأثير ذلك على المشاعر الوطنيّة، ونرى أنه لا يُمكن القبول بالانفصال ما لم يوجد نصٌّ دستوريٌّ يمنح هذا الحقَّ للأقاليم، وإن التهديد بالانفصال أو التلويح به يضع الفيدراليَّة على حافة الانهيار. - أن المُشرِّع الدستوريَّ العراقيَّ قد منح للنفط والغاز تنظيمًا خاصًّا، وأنها تتطلب نوع من التعاون والتنسيق، بحيث لا يطبق عليها مبدأ أولوية قانون الإقليم الذي أخذ به الدستور العراقي؛ لأنها لا تدخل في السُّلطات الحصرية ولا في السُّلطات المشتركة.
الشبه والاختلاف	**أوجه التشابه:** تشابهت الدِّراسة مع الدِّراسة الحالية في أهمية توزيع الاختصاصات؛ كونه من أهمِّ ما قد تتعرض له الدول الفيدراليَّة خاصَّةً في بداية نشوئها، وأهمُّ التجارب الدوليَّة الناجحة في النظام الفيدراليّ؛ حيث تبنت الدِّراسة التجربة العراقيَّة وعددًا من دساتير الدول الأخذة بالنظام الفيدراليّ. **أوجه الاختلاف:**اختلفت الدِّراسة عن الدِّراسة الحالية فيما يتعلق بمنهجية الدِّراسة وإجراءاتها وأدوات التحليل المُتَّبعة؛ حيث ركزت الدِّراسة الحالية على تشخيص توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، ومحاولة بيان أسس ومقومات النظام الفيدراليّ وخصائصه، وكذا تحديد النموذج الذي يتناسب مع الواقع اليمنيّ كما ورد في مُسودَّة الدستور الاتِّحاديّ وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ.
الدِّراسة الثانية:	دراسة على قوق، (2010-2011م)، بعنوان: إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا-حالة ماليزيا
خلاصة الدِّراسة	قدَّمت الدِّراسة خلاصة أن الحكم المحلي ساهم إلى حدٍّ بعيد في تحقيق نهضة ماليزيا العلمية والاقتصاديَّة والتكنولوجيَّة رغم حفاظ أقاليمها على تقاليد السلطنات، إلا أنَّها صارت في ثوب دستوري وديمقراطي أعطاها فاعلية وحركية للنهوض والتطور.
أهمُّ التوصيات	توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: 1. تعزيز اللامركزيَّة والحكم المحلي، وذلك بتعزيز الديمقراطية في المجتمع ومنح سلطات موسعة لكلِّ مستويات الإدارة المحليَّة بإنشاء حكومات محليَّة تُعنى بالتنمية المحليَّة، وتمكين السُّلطة المحليَّة من استغلال مخصصات الإنفاق الاستثماري بما يحقق التنمية المحليَّة. 2. أخذ الدول العربية بمقومات نجاح التجربة الماليزية في تسيير الأقاليم، بإعطاء مزيد من الصلاحيات للوحدات المُكوِّنة للدولة.

	3. تجسيد لامركزيَّة إداريَّة حقيقية وليست صورية، بإشراك المواطن في صنع القرار المحليّ. 4. عدم المبالغة في الخوف من المبدأ الفيدراليّ والنظر إليه على أنه في صالح المواطن والدولة على حدٍّ سواء.
الشبه والاختلاف	**أوجه التشابه:**تشابهت الدِّراسة مع الدِّراسة الحالية في المدخل المفاهيمي للفيدراليَّة، وأنواع الفيدراليّات والوحدات المُكوِّنة لها. **أوجه الاختلاف:** اختلفت الدِّراسة عن الدِّراسة الحالية فيما يتعلق بمنهجية الدِّراسة وإجراءاتها، وأدوات التحليل المُتَّبعة، وكذلك التركيز على الحكم المحليّ بماليزيا بجانبه الإداريّ، بينما ركزت الدِّراسة الحالية على تشخيص توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، ومحاولة بيان أسس ومقومات النظام الفيدراليّ وخصائصه، وكذا تحديد النموذج الذي يناسب اليمن الاتِّحاديّ الجديد وفقًا لمشروع الدستور الفيدراليّ.
الدِّراسة الثالثة	ـة بلند ابراهيم حسين شالي 2013م، بعنوان: العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحليَّة في النظام الفيدراليّ (دراسة حالة العراق)
خلاصة الدِّراسة	خلصت الدِّراسة إلى أن عملية توزيع الاختصاصات بين السُّلطات الفيدراليَّة وسلطات الولايات والطريقة التي تتبعها الدولة في تنظيم هذه العملية التي تُعدُّ جوهر النظام الفيدراليّ تقوم على الاعتبارات السياسيّة والعمليَّة الخاصَّة بكلّ دولة، ولا يقتصر على الاعتبارات القانونيَّة وحدها، وفي مقدمة هذه الاعتبارات طريقة نشأة الدولة الفيدراليَّة.
أهم التوصيات	توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: - من الضروري أن تقوم الجهات المعنية في العراق بعدد من الأمور؛ لتنظيم الفيدراليَّة وتصحيح مسارها، ومن بينها: ضرورة الإسراع بتشريع قانون المجلس الاتِّحاديّ؛ لما له من دور رقابي وتشريعي مهم في حفظ وتنظيم حقوق المحافظات والأقاليم، وليستكمل بذلك البرلمان الاتِّحاديّ المُؤلَّف من مجلسين. - تفعيل دور المحكمة الفيدرالية العليا كمحكمة دستوريَّة، ورفع الضغوطات السياسيّة عليها؛ لتقوم بدورها الفعال في تفسير بنود الدستور والفصل في المنازعات التي تحصل بين مستويات الحكم. - أهمية وضع بنود الدستور موضع التطبيق، فالعبرة ليست بما هو مُسطَّر في الدستور من المبادئ والبنود الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية وما إلى ذلك، وإنما في وضع هذه النصوص موضع التطبيق وتحقيقها على صعيد الواقع، والالتزام بها في العمل.
الشبه والاختلاف	**أوجه التشابه:** تشابهت الدِّراسة مع الدِّراسة الحالية في تحديد العلاقة بين مستويات الحكومة المختلفة، وتحديد المسؤوليات والاختصاصات في الدولة الفيدرالية، وأهمُّ التجارب الدولية الناجحة في النظام الفيدراليّ؛ حيث تبنت الدِّراسة التجربة العراقية وعددًا من دساتير الدول الأخذة بالنظام الفيدراليّ. **أوجه الاختلاف:** اختلفت الدِّراسة عن الدِّراسة الحالية بمنهجية الدِّراسة وإجراءاتها وأدوات التحليل المتبعة، بينما ركزت الدِّراسة الحالية على تشخيص توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، ومحاولة بيان أسس ومقومات النظام الفيدراليّ وخصائصه، وكذا تحديد النموذج الذي يناسب اليمن الاتِّحاديّ الجديد وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ.
الدِّراسة الرابعة:	ـة عزيز عبد الرحمن محمد الأديميّ،2018م، بعنوان: الدولة الفيدراليَّة كحلٍّ للأزمة في اليمن "دراسة للواقع واستشراف المستقبل"
خلاصة الدِّراسة	خلصت الدِّراسة إلى أنَّ تمتُّع اليمن بموقع جغرافيّ مُتميّز جعلها محلَّ صراع محليّ وإقليميّ ودوليّ، إلا أنها عرضة وبشكل مستمر لأزمات سياسية وما يعقبها من تسويات؛ مردها بدرجة أساسيَّة إلى وجود إشكاليات في بناء الدولة اليمنيّة الحديثة. لذا من الضروري استقرار اليمن والحفاظ على وحدة ترابه الوطنيّ عبر ايجاد نظام جديد يرضي جميع أطراف النزاع الداخليَّة والخارجيَّة.
أهم التوصيات	توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: - إنهاء التدخل في الشؤون الداخلية لليمن من جميع الدول الإقليميَّة والدولية، ومحاولة تجاوز العقدة اليزنية. - ضرورة الاهتمام بالموارد الاقتصاديَّة الحالية، وتنميتها لمواجهة المتطلبات الجديدة لتطبيق النظام الفيدراليّ، وتشجيع كلّ إقليم باستثمار مميزاته السياحيَّة والاقتصاديَّة والزراعيَّة، وتنمية هذا التنوع واستغلاله، والانفتاح مع الأقاليم الأخرى والتكامل فيما بينهم، وإعادة اللحمة والإخاء والمحبة بين الجميع؛ لتزيد الثقة وعدم الشك بالآخر، ووضع آلية لتوازن القوى، فلا يمتلك أحد الأطراف قُوَّة على حساب أطراف أخرى.
الشبه والاختلاف	**أوجه التشابه:** تشابهت الدِّراسة مع الدِّراسة الحالية في الإطار المنهجيّ، والإطار العام للنظام الفيدراليّ، وأهمية قيام نظام اتِّحادي في اليمن وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ ومُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ المنبثق عن مخرجات الحوار الوطنيّ. **أوجه الاختلاف:** اختلفت الدِّراسة عن الدِّراسة الحالية بمنهجية الدِّراسة وإجراءاتها، وأدوات التحليل المتبعة؛ حيث ركزت الدِّراسة الحالية على تشخيص توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، ومحاولة بيان أسس ومقومات النظام الفيدراليّ وخصائصه، بحسب ما جاء في مشروع الدستور الفيدراليّ للدولة الجديدة وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ.

المبحث الثالث: مفهوم النظام الفيدراليّ وأنواعه وخصائصه

مفهوم النظام الفيدراليّ وأنواعه وخصائصه

سيتمُّ في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الفيدراليَّة والنظام الفيدراليّ وأنواعه وخصائصه، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الفيدراليَّة والنظام الفيدراليّ: في هذا الإطار سيتمُّ التعرف على مفاهيم الفيدراليَّة والنظام الفيدراليّ من خلال الآتي:

أ- **مفهوم الفيدراليَّة:** الفيدراليَّة بمفهومها العامّ: عبارة عن نظام قانونيٍّ وسياسيٍّ يقوم على أساس قواعد دستوريَّة واضحة، تضمن المشاركة السياسيّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والثقافية في السُّلطة من خلال رابطة طوعية بين تكوينات بشرية من أصول عرقيَّة، أو قوميَّة، أو لُغويَّة، أو دينيَّة، أو ثقافيَّة مختلفة أو واحدة ، وهناك مصطلحات يجري تداولها في هذا المجال، وهما: "**Federalism**" الفيدراليَّة، أو الاتِّحاد الفيدراليّ"**Federation**" وهما لا ينصرفان إلى المعنى نفسه، بل إنهما ينطويان على اختلاف، فحينما تنصرف الفيدراليَّة "**Federalism**" إلى الجانب الفلسفي والإيديولوجي يراد بها المذهب أو المبدأ الفيدراليّ، بينما تتضمن الفيدراليَّة، أو الاتِّحاد الفيدراليّ **(Federation)** التنظيم المؤسساتي "**Institutional Arrangement**" ويقصد بها إقامة النظام الفيدراليّ"(مولود،2009: 27-28).

يرد العديد من المفاهيم للفيدراليَّة رغم أنها متشابكة إلى حدٍّ ما عند كلٍّ من الكُتَّاب: زيبلات، ويبلس، دياز-كايروس وكيليمن"**Zeblat and webls Deaz-Cairos and kalemn**" بالنسبة لزيبلات "**Zeblat**" تضمن الفيدراليَّة ثلاث ميزات دستوريَّة مؤسساتيَّة لا تتجزأ (نعمة،2010):

1. مشاركة رسمية أو غير رسمية للحكومات المحليَّة في عملية صنع القرار على مستوى الحكومات الوطنيّة.
2. حرية التصرف بالماليَّة العامَّة على المستوى المحليّ.
3. الإدارة الذاتية للحكومات المحليَّة.

على العكس من هذا التعريف ذي الأجزاء الثلاثة يركز (ويبلس)"**webls**"على شرطيين ضروريين وكافيين فقط، يكون البلد فدراليًّا إذا كانت مناطقه:

1. مُمثَّلة في مجلس تشريعيٍّ وطنيٍّ.
2. تملك مجلِسًا تشريعيًّا خاصًّا بها.

ويركز دياز-كايروس "**Cairo's and kalemn**" على شرطَينِ مختلفَينِ تمامًا، هما:

1. يجب أن تنبثق السُّلطة التنفيذيَّة للإقليم من خلال الانتخابات التي تجرى بشكل مستقل عن السُّلطة الوطنيّة.
2. يجب أن تتمتَّع الأقاليم بسلطة ماليَّة أصيلة.

ويرى الفقه الألمانيُّ عند ذكره لمفهوم الفيدراليَّة أن "التمييز بين بعديها الضيق والواسع؛ إذ تعني الفيدراليَّة في مفهومها الواسع: المبدأ التنظيميَّ السياسيَّ أو الاقتصاديَّ أو الاجتماعيَّ المستند على نظام جماعي لوحدات دنيا منضوية في إطار واحد موحد. أمَّا الفيدراليَّة في مفهومها الضيق فيقصد بها: ذلك المبدأ التنظيمي لنظام سياسيٍّ معينٍ مُكوَّنٍ وفقًا لمقتضيات دستوريَّة من مستويَينِ لمراكز اتِّخاذ القرار"(عراش،2007: 108).

ب- مفهوم النظام الفيدراليّ:

الأنظمة السياسيّة الفيدراليَّة والاتِّحادات الفيدراليَّة هي مصطلحات وصفية تنطبق على أشكال معينة من الأنظمة السياسيّة، ويُشير المصطلح "نظام سياسي فيدرالي" إلى فئة عريضة من الأنظمة السياسيّة؛ حيث هناك مستويَينِ (أو أكثر) من الحكم، ومن ثمَّ تضم عناصر من الحكم المشترك من خلال المؤسسات المشتركة والحكم الذاتي الإقليمي للحكومات في الوحدات المُكوِّنة للدولة الفيدراليَّة ، وفي هذا الإطار سيتمُّ توضيح مفهوم النظام بشكل عام، ثم مفهوم النظام الفيدراليّ، وذلك على النحو الآتي:

1. النظام:

هناك من الكُتَّاب والباحثين من أشار إلى مفهوم النظام أنّه: "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط مع بعضها وفق علاقة متبادلة تسير على معايير محدّدة؛ لأجل إنتاج هدف معيّن، ويتكوّن النظام من مدخلات، يتم إجراء العمليات المطلوبة للوصول إلى المخرجات التي تكون ضمن مواصفات مُعيَّنة حُددت مسبقًا".

واستنادًا إلى ما تم الاطلاع عليه من المفاهيم يُمكن أن يعرف الباحث النظام بأنه: "كلٌّ متكاملٌ من الأنشطة والعلاقات التي يُكمل بعضها بعضًا، ويتمُّ تبادل المعلومات فيما بينها من أجل تحقيق هدف مشترك للنظام".

2. مفهوم النظامِ الفيدراليّ:

يُشير مفهوم النظام الفيدراليّ/ الاتِّحاديّ بأنه: التوزيع الدستوريُّ والقانونيُّ لوظيفة الحكم في الدولة بين مستوياته الوطنيَّة والإقليميَّة.

وفي هذا السياق: يذهب أندريه هوريو"**Andréa harrow**" إلى أن الدولة الفيدراليَّة "شركة دول لها فيما بينها علاقات قانونيَّة داخليَّة؛ أي: قانون دستوري بموجبه تقوم دولة أعلى فوق الدول المشاركة"(هوريو،1964: 152).

ثانيًا: أنواع الأنظمة الفيدراليَّة

توجد أنواع متعددة من الأنظمة الفيدراليَّة في دول العالم، وكلُّ دولة تختار النظام والطريقة التي تناسبها في سبيل تحقيق هدف معين، أو من أجل القضاء على مشكلة خاصَّةٍ بها

ويختلف الاتِّحاد/النظام الفيدراليّ عن أنواع الاتِّحادات/الأنظمة الأخرى، ويتميز عنها؛ لأن تلك الاتِّحادات (الاتِّحاد الشخصيّ، الاتِّحاد الحقيقيّ، الاتِّحاد الكونفدراليّ) تُعدُّ اتِّحادات قانون دولي؛ أي: إنها تنشأ بموجب معاهدات واتِّفاقات دولية بين الدول، بينما الاتِّحاد الفيدراليّ يُعدُّ اتِّحاد قانون دستوريٍّ، وينشأ استنادًا إلى عمل قانونيٍّ، سنده الدستور الفيدراليُّ؛ حيث تخضع الأقاليم المُكوِّنة له لأحكام الدستور الفيدراليّ الذي ينظم العلاقة بين الأقاليم ودولة الاتِّحاد، ويحدد مسؤوليات وسلطات واختصاصات كلٍّ منها، وتتمثَّل أنواع الاتِّحادات الفيدراليَّة في الآتي (شمو،2019: 3-5):

1. **الاتِّحاد الشخصيُّ:** يُعدُّ من أضعف أنواع الاتِّحادات، ويقوم على أساس وحدة رئيس الدولة، وينشأ حينما تتفق دولتان أو أكثر على اختيار شخص واحد؛ ليكون رئيسًا لكلِّ دول الاتِّحاد، وتحتفظ كلُّ دولة من الدول الداخلة في الاتِّحاد الشخصيّ بشخصيتها على المستوى الداخليّ والخارجيّ ، ومن الأمثلة التاريخيَّة على الاتِّحاد الشخصيّ: اتِّحاد إنجلترا وهانوفر 1714م-1837م.

2. **الاتِّحاد الحقيقيُّ:** يختلف الاتِّحاد الحقيقيُّ عن الاتِّحاد الشخصيِّ بقيام شخصية دولية جديدة تمثِّل دول الاتِّحاد في الخارج، بينما تحتفظ الدول الداخلة في هذا الاتِّحاد بشخصيتها الداخلية وبدستورها وسلطاتها الداخلية، كما يكون للاتِّحاد رئيس واحد، ولا يكون بقاء الاتِّحاد مرتبطًا بشخص رئيس الدولة ، ومن أمثلة الاتِّحاد الحقيقيِّ: اتِّحاد السويد والنرويج 1815م –1905م.
3. **الاتِّحاد الكونفدراليُّ (الاستقلاليُّ):** ينشأ الاتِّحاد الكونفدراليُّ بين دولتين أو أكثر عن طريق اتِّفاقية أو معاهدة تُقرُّ من قبل الدول المُكوَّنة في الاتِّحاد، وتحتفظ الدول المُكوِّنة للاتِّحاد باستقلالها الداخليِّ والخارجيِّ، ويتميز الاتِّحاد الكونفدراليُّ بأنه يتألف من دول مستقلة، ولكنها تتفق فيما بينها لتأسيس الكونفدراليَّة، كما أن الحكومة المركزيَّة الكونفدراليَّة تكون ذات سلطة ضعيفة على الدول الداخلة في الاتِّحاد، والغرض من إنشاء الاتِّحاد الكونفدراليِّ هو تنظيم بعض القضايا المشتركة، كتنسيق الشؤون الاقتصاديَّة والثقافيَّة والدفاعيَّة، كالاتِّحاد الأوروبيِّ، واتِّحاد دول الكومنولث.
4. **الاتِّحاد الفيدراليُّ:** نظام سياسيٌّ عالميٌّ ذو طابع دستوريٍّ يقوم على اتِّفاق عدة دول أو أقاليم على إقامة اتِّحاد فيدراليٍّ فيما بينها، ونظام الاتِّحاد الفيدراليِّ هو تعايش الوحدة والتنوع على أرض واحدة جنبًا إلى جنب بصورة هارمونية ودون أزمات كبرى؛ أي: إنه في الوقت الذي يهدف إلى تحقيق وحدة البلاد على أساس الخيارات الحُرَّة للمواطنين، يعترف دون مواربة بالخصوصيات المحليَّة أثنية كانت أو دينية، ثقافية كانت أو اجتماعية، ويعيش المواطن في ظل النظام الفيدراليِّ في ظلِّ منظومتَينِ قانونيتَينِ، وينتمي في آن واحد إلى مجتمعَينِ، يجب أن يُميَّزا عن بعضهما بوضوح.

ثالثًا: خصائص النظام الفيدراليِّ: تتميز الأنظمة الفيدراليَّة – رغم اختلافاتها المتعددة – بعدد من الخصائص المشتركة التي سيتمُّ التطرق لأبرزها ، وذلك على النحو الآتي (حسان،2014: 5،النائب،2005: 6):

1. وجود مستويَينِ من الحكم: كلٍّ منهما يمارس سلطات مباشرة على مواطنيه، المستوى الأوَّل تمثله الحكومة الفيدراليَّة(الفيدرالية)، وهو المستوى الأعلى، والمستوى الآخر تمثله الحكومات المحليَّة (مقاطعة، إقليم، ولاية)، وهو المستوى الأدنى.
2. توزيع المسؤوليات والسُّلطات والاختصاصات
3. وجود دستور مكتوب للنظام الفيدراليّ
4. ثنائية السُّلطة التشريعيَّة الفيدرالية: يتكون البرلمان الاتِّحاديّ من مجلسَينِ، وهو أسلوب يتلاءم وطبيعة التكوين القانونيِّ والسياسيِّ للدولة الفيدراليَّة ويحقق المساواة بين الأقاليم، بحيث لا تطغى سلطة على أخرى سواء سلطة الدولة الفيدرالية المركزيَّة أو سلطة إقليم على آخر.
5. وجود محكمة دستوريَّة: تنشأ بموجب الدستور الاتِّحاديِّ، ويكون مقرها عاصمة الاتِّحاد، ولها فروع في الأقاليم أو الولايات، وتُعدُّ أحكامها وتفسيرها للدستور ملزمًا لكافَّة جهات الدولة الفيدراليَّة.
6. عدم قدرة الحكومات المحليَّة على الإبطال أو الانفصال: الإبطال يعني: أنه ليس من حقِّ حكومة محليَّة إبطال القوانين الفيدرالية، والانفصال يعني: أنه ليس من حق حكومة محلية تقرير الانفصال من الاتِّحاد من جانب واحد.

7. يُمكن اعتباره من أعظم عمليات الهندسة السياسيّة؛ وذلك لأنه حاول أن يوفق بين هدفين سياسيين، يبدو متناقضينِ: الهدف الأوَّل: هو تكوين حكومة مركزية قوية وفاعلة، والهدف الثاني: هو المحافظة على استقلالية (أو شبه استقلالية) حكومة الأقاليم/الولايات.
8. يُعطي الحقَّ لكلِّ إقليم/ولاية بأن تكون لها سياساتها الخاصَّة بها، بما لا يتعارض مع الدستور الفيدراليّ ومع سياسات أو اتِّفاقيات الدولة الفيدرالية.
9. يسمح لكلِّ النشطاء السياسيّينَ على المستوى المحليِّ والإقليميِّ من تحقيق مصالحهم وحاجاتهم المختلفة من خلال الدستور، ويحقق المبدأ السياسيَّ القائل "التنوع من خلال الوحدة.

ويُعدُّ النظام الفيدراليُّ حلًّا مؤسسيًّا للمشكلات التي ترافق الحجم والتنوع بعد التنوع والنزاعات، وفي هذا الجانب تظهر مجموعة من الخصائص، أهمها ما يلي (أمين،2007: 13):

1. من حيث الحجم: لما كانت أصول الديمقراطية ترجع إلى العصور القديمة والقرون الوسطى، عندما كان المواطنون قادرين على المشاركة مباشرة في الحياة السياسيّة، وتاريخيًّا ساد اعتقاد بأن الديمقراطية ليست ممكنة إلا في الدول صغيرة السكان والمساحة؛ حيث تُتخذ القرارات المُتعلِّقة بشؤون الناس عبر نقاشات مباشرة وجهًا لوجه في ساحة المدينة، لكن تطور المؤسسات التمثيلية سمح بممارسة الديمقراطيَّة على مستوى الدولة القومية، وبقيت مشكلة الحجم؛ لأن لزيادة مساحة الوحدة السياسيّة عددًا من العواقب، فمع ازدياد البعد الجغرافيّ بين الحكومة والناس، يصعب على الناس إيصال أصواتهم؛ فتزيد سيطرة النخبة الموجودة في المركز على العمليَّة السياسيّة، ويقل احتمال أن يفهم الحكام احتياجات الناس وتطلعاتهم وأولوياتهم، ويُمكن أن يسفر هذا عن وضع سياسات غير ملائمة وغير قابلة للتطبيق، فضلًا عن نمو شعور بالاغتراب والإحباط يؤذي سمعة النظام السياسيّ برمتيه، ويُساعد النظام الفيدراليّ في حلِّ هذه المشكلة؛ لأنه يُتيح ممارسة صلاحيات حقيقية على مستوى الولاية أو الإقليم؛ بغية منح الناس فرصًا أكبر في ممارسة الرقابة الديمقراطية وصياغة السياسات حسب احتياجاتهم، مع عدم منح المركز إلا تلك الصلاحيات التي تجب معالجتها مركزيًا.
2. من حيث التنوع: تتمثل إحدى المنافع الرئيسية للأنظمة الفيدراليَّة في أنها تؤمن إطارًا للاعتراف بالجماعات العرقيَّة والدينيَّة واللُّغويَّة وغيرها من الجماعات الثقافيَّة، بما يعكس رغبتها في أن تحظى بالاعتراف كشعوب ذات هوية متمايزة ومصالح خاصَّة، ويُتيح النظام الفيدراليّ لتلك الجماعات عبر ضمان الحكم الذاتيّ ممارسة حكم ذاتيٍّ حقيقيٍّ من خلال مؤسسات الولاية أو الإقليم أو المقاطعة، مع المشاركة في وظائف معينة مع الجماعات الأخرى من خلال المؤسسات الفيدراليَّة أو الوطنيّة، ويُمكن للدستور الفيدراليّ عبر تلبيته للمطالب بالحكم الذاتيّ أن يحمي الأقليات ويمنع النزاع، ويزيد شرعية المؤسسات الديمقراطية ويقلل الضغوط من أجل المطالبة بالانفصال.
3. من حيث النزاعات: يُساهم النظام الفيدراليُّ في حلِّ النزاعات الداخليَّة، وذلك من خلال إشراك الوحدات المحليَّة بمسئوليات التخطيط والتنفيذ، وتحمل المسؤوليات وإشعارهم في الشراكة المجتمعيَّة في السُّلطة والثروة، ومنحهم حقُّ المشاركة في العمل الديمقراطيِّ والتنمويِّ، ومن ثمَّ تنتهي كثير من النزاعات الداخليَّة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أيضًا خصائص لوحدات الاتِّحاد الفيدراليّ "الأقاليم/الولايات"، أهمها: (خصائص وحدات الاتِّحاد الفيدراليّ "الولايات"،2015):

1. كلُّ إقليم/ولاية حكومية تختص بالشئون المحليَّة، وتتكون من سلطة تشريعيَّة وتنفيذيَّة، وسلطة قضائيَّة تضم عدَّة محاكم على رأسها محكمة عليا.
2. لكلِّ إقليم/ولاية دستور تضعه بما يتماشى مع الالتزام بالمبادئ الأساسيَّة المنصوص عليها في الدستور الاتِّحاديّ.
3. لكلِّ إقليم/ولاية حدود معينة "إداريَّة"، ولا يجوز فصل أيّ جزءٍ منه بضمه إلى ولاية أخرى، أو تحويله إلى ولاية جديدة.

إن هذه الخصائص التي تتميز بها الأنظمة الفيدراليَّة تجعل منها تنظيمًا لإدارة السُّلطة في مجتمع يُعاني من مشاكل حقيقية تهدد استمرار وجوده، وليست سببًا في خلق هذه المشاكل، فهي تأتي بعدها لعلاجها، لا قبلها لافتعالها، وهذه الملاحظة يلزم إدراكها قبل توجيه أي انتقاد أو اتِّخاذ أي موقف من الفيدراليَّة.

كما أن النظام الفيدراليَّ يُعدُّ "نموذجًا ديمقراطيًّا نقيضًا للحكم المركزيّ والحكم الدكتاتوريّ، والذي من شأنه الاستئثار بالسُّلطات المركزيَّة كافَّة، ومن ثم فإن النظام الفيدراليّ هو نظام ديمقراطيٌّ دستوريٌّ قانونيٌّ أنموذجيٌّ، يحقق العدالة ويضمن المشاركة السياسيّة، ومن ثم يحقق ما يصبو إليه الفرد والجماعة بشكل سواء" (الربيعي،2004: 134)؛

الفصل الثاني: الهندسة السياسيَّة للفيدراليَّة

وسيتمُّ في هذا الفصل من الدِّراسة التطرق لأنواع الوحدات المُكوِّنة للدولة في النظام الفيدراليّ، وتكوين الأقاليم في الأنظمة الفيدراليَّة، وانعكاس التعددية في تركيب الوحدات المُكوِّنة للدولة الفيدراليَّة.

المبحث الأوَّل: أنواع الوحدات المُكوِّنة للدولة في النظام الفيدراليّ

تتكوَّن الدول الفيدراليَّة عادة من وحدات رئيسيَّة يطلق عليها غالبًا اسم إقليم أو ولاية أو مقاطعة على المستوى الأدنى من الحكومة الفيدراليَّة، "وغالبًا ما تكون هناك وحدات ثانوية أيضًا من المناطق الأقل تطورًا، وفي العديد من الدول تكون عاصمة الدولة الفيدراليَّة واي مدينة يتم اختيارها كوحدات تتمتع بوضع خاصٍّ يساوي بقية المكونات الرئيسية للدولة الفيدراليَّة، كما أن بعض الدساتير الفيدراليَّة تجعل المناطق الإداريَّة الصغيرة في المستويات الأدنى التي تُسمى بلديات أو غيرها من الوحدات المحليَّة كمستوى ثالث للحكم ، ويُمكن تصنيف الفيدراليَّة إلى عدة أنواع وفقًا لكيفية توزيع السُّلطات والوظائف بين الحكومة الفيدراليَّة وحكومات الأقاليم أو الولايات على النحو الآتي: الفيدراليَّة التعاونيَّة Cooperative Federalism ، الفيدراليَّة التنافسيَّة Competitive Federalism ، فيدراليَّة التنفيذ Executive Federalism ،الفيدراليَّة المتجانسة Harmonious federalism ، الفيدراليَّة الاختياريَّة Optional Federalismالفيدراليَّة المزدوجة Double Federalism أو (الثنائية Dual) الفيدراليَّة المتباينة Divergent Federalism. (عيدان، وأمين،2014: 226)، (Blindenbacher,2005,3 ،(Waser،2001,169)، أندرسون،2007: 15)،(Dafflon,2008,19 ، (Aucline,2005,4)، .(Boad,Shah,2009,8

المبحث الثاني: الأقاليم في الأنظمة الفيدراليَّة

تمُّ في هذا المبحث التطرق إلى إجراءات تشكيل الأقاليم في الدولة الفيدراليَّة، ورسم حدود الوحدات المحليَّة، والصلاحيات التي يتمتع بها واضعو الدستور الفيدراليّ عند تحديد حدود الأقاليم، على النحو الآتي:

أوَّلًا: إجراءات تشكيل الأقاليم في الدولة الفيدراليَّة:

باعتبار أن الإقليم يمثل المساحة التي تُمارس فيه الدولة سلطاتها بما عليها من مواطنين وممتلكات وثروات؛ لذلك سيتمُّ التطرق إلى مفهوم الإقليم، ثم الإجراءات المُتعلِّقة بتشكيل الأقاليم في الدولة الفيدراليَّة، والصلاحيات التي يتمتَّع بها واضعو الدستور الفيدراليّ عند تحديد حدود الأقاليم ، هناك بعض الدول تمنح الأقاليم مرونة في تحديد أراضيها، أو تجيز التغيير في الحدود الإقليميَّة عبر إجراءات أقلَّ صرامة من اللجوء إلى تعديل دستوريٍّ، مثلًا بواسطة قوانين تشريعيَّة، أو استفتاءات شعبية، فتجيز دساتير: أسبانيا، وألمانيا والإرجنتين إحداث تغييرات في الحدود الإقليميَّة عبر قوانين تشريعيَّة.

ثانيًا: رسم حدود الوحدات المحليَّة: تُنشئ الدول عادةً اللجان الحدودية لتحديد الحدود الفيدراليَّة، وتراعي هذه اللجان عدَّة عوامل في تحديد الحدود، بما في ذلك الجغرافيا والعِرق ومصالح الأطراف ذات الصلة، والمساواة بين الوحدات الفيدراليَّة. وهناك عوامل يجب أخذها في الاعتبار عند رسم حدود الوحدات المحليَّة، أهمُّها : عوامل اقتصاديَّة ، ثقافيَّة واجتماعيَّة ،المعالم الجغرافيَّة ،التوازن السياسيُّ ،الرأي العامُّ ، الحدود التاريخيَّة .

وفيما يتعلق بتحديد عدد الأقاليم وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ، وبناء على مجموعة المعطيات والرؤى السياسيّة التي تمَّ نقاشها وبعمق خلال فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطنيّ الشامل، فقد توافق معظم أعضاء اللجنة على اعتماد خيار الستة الأقاليم، بحيث يكون هناك إقليمين في الجنوب وأربعة أقاليم في الشمال، وهو ما نصَّت عليه مُسودَّة الدستور الاتِّحاديّ.

المبحث الثالث: انعكاس التَّعدُّديَّة في تركيب الوحدات المُكوِّنة للدولة الفيدراليَّة

في الدَّولة الفيدراليَّة يتوزّع النُّفوذ والسُّلطة بين طبقتَينِ حكوميتَين أو أكثر، ففي سائر الحالات تقريبًا تكون هذه الطَّبقات الحكوميَّة مُحدَّدة إقليميًّا، وبحكم القاعِدَّة، تُقسِّم الدَّولة الفيدراليَّة إلى وحداتٍ مُكوِّنة إقليميَّة تملك مسؤوليَّاتٍ وسلطاتٍ مُحدَّدة، وتسمَّى هذه الوحدات المُكوِّنة في العديد من الدُّول الفيدراليَّة "ولايات" أمَّا بقيَّة المصطلحات فهي مقاطعات وأقاليم وكانتونات وجماعات مُستقِلَّة وجمهوريَّات؛ إذ تبرز في معظم الدُّول الفيدراليَّة طبقتان حكوميَّتان؛ طبقة الأعضاء المُكوِّنة (كالولاية والأقاليم والمقاطعة إلخ)، والطَّبقة الفيدراليَّة (وطنيَّة أو مركزيَّة)، ولكلِّ طبقة أدوار وسلطات مُحدَّدة ومضمونة دستوريًّا.

ولتوضيح مدى انعكاس التعدُّديَّة في تركيب الوحدات المُكوِّنة للدولة الفيدراليَّة، تمُّ التطرق في هذا المبحث إلى البناء باتجاه الخارج (تفويض السُّلطات)، والبناء باتجاه الداخل (مركز يمثل الجميع)، والوحدة بعد فترة النزاع المسلح، والتعدُّديَّة الاجتماعيَّة وانعكاسها في تركيب الوحدات المُكوِّنة، ومحددات انعكاسها في تركيب الوحدات المُكوِّنة للدولة الفيدراليَّة

كمحددات اجتماعيَّة وسياسيَّة مع توضيح المُحدِّدات الدستوريَّة وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ في اليمن

الفصل الثالث: توزيع المسؤوليات والسُّلطات في الدَّولة الفيدراليَّة

تمُّ في هذا الفصل من الدِّراسة التطرق إلى جوانب توزيع المسؤوليات والسُّلطات في الدَّولة الفيدراليَّة، من خلال ثلاثة مباحث أساسية، هي: التوازن بين الوحدة والتنوع، والعلاقة بين توزيعات السُّلطات التشريعيَّة والتنفيذيَّة والقضائيَّة، وتوزيع المسؤوليات الإداريَّة.

المبحث الأوَّل: التوازن بين الوحدة والتنوع

إن المحافظة على توازن القوى بين الحكومة المركزيَّة وحكومات الأقاليم، وتكافؤ السُّلطات، وحُسن سير أجهزة الدَّولة الفيدرالية من أهمِّ أسباب نجاح أيِّ نظام فيدراليٍّ؛ "حيث يبذل واضعوا الدساتير الفيدرالية جهودًا؛ لإقامة نوع من التوازن عند توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين مستويَي الحكم، وإذا كان أيُّ نظام فيدراليٍّ لا ينجح بدون هذا التوزيع والتوازن، فإنه لا يكفي تقريره بنصوص دستوريَّة فقط؛ أي: يجب ألا تكون السُّلطة الحكوميَّة موزعة بين حكومة المركز وحكومة الأقاليم بالاتِّفاق فحسب، بل يجب أن توجد ضمانات تكفل منع تجاوز أيٍّ منها على الحقوق المخصصة للآخر.

المبحث الثاني: العلاقة بين توزيعات السُّلطات التشريعيَّة والتنفيذيَّة والقضائيَّة

تمُّ التطرق إلى جوانب العلاقة بين توزيعات السُّلطات التشريعيَّة والتنفيذيَّة والقضائيَّة؛ بهدف الوقوف على أبرز التباينات المُتعلِّقة في توزيع تلك السُّلطات، من واقع تجارب عدد من الدُّول الفيدراليَّة، مع توضيح جوانب توزيع المسؤوليات والسُّلطات والاختصاصات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم/الولايات، وضمانات المحافظة على توزيع تلك المسؤوليات والسُّلطات والاختصاصات بين السُّلطات الفيدراليَّة وسلطات الأقاليم/الولايات، وطريقة توزيعها في مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديِّ.

المبحث الثالث: توزيع المسؤوليات الإداريَّة

تمُّ في هذا المبحث التطرُّق إلى الخصائص المُتعلِّقة بتوزيع المسؤوليات الإداريَّة في النُّظم الفيدراليَّة، والإطار القانونيِّ الخاصِّ بتنظيم تلك المسؤوليات.

الباب الثاني: إدارة الموارد الماليَّة في الدُّول الفيدراليَّة

إن أهمِّ مقومات نجاح النظام الفيدراليِّ في أيِّ دولة هو ضمان توفر موارد ماليَّة لازمة لتمويل الحكومة الفيدراليَّة وحكومات الأقاليم، ولا تستطيع سلطات الأقاليم ممارسة استقلالها السياسيِّ إلا إذا كانت مُستقِلَّة ماليًّا، فالاستقلال الماليُّ هو الذي يمنح سلطات الأقاليم وغيرها من الوحدات التي تتألف منها الدَّولة الفيدراليَّة القيام بالتصرفات الماليَّة؛ لتتمكن من أداء المهام والوظائف المسندة اليها.

تمُّ في هذا الباب التطرُّق إلى جوانب إدارة الموارد الماليَّة في الدَّولة الفيدراليَّة، من خلال ثلاثة فصول أساسيَّة، هي: مفهوم النقد والسُّلطات الماليَّة وطبيعتها، وتوزيع الموارد الماليَّة، والمؤسسات الفيدراليَّة المشتركة كنقطة تركيز للوحدة في الدَّولة الفيدراليَّة.

الفصل الأوَّل: مفهوم النقد والسُّلطات الماليَّة وطبيعتها

عندما نتكلَّم عن اتِّحاد فيدراليٍّ فإنَّنا نشير إلى نظام سياسيٍّ يشمل نوعًا من المشاركة في السُّلطة، وتقسيمًا للمسؤوليات والصلاحيات والثروات، تمُّ في هذا الفصل من الدِّراسة التطرُّق إلى جوانب مفهوم النقد والسُّلطات

الماليَّة وطبيعتها، من خلال ثلاثة مباحث أساسيَّة، هي: سلطات جباية الضرائب، وسلطة إيرادات الموارد الطبيعيَّة في الدُّول الفيدراليَّة، وإيرادات الحكومة الفيدراليَّة ومستوى الإنفاق الحكوميّ في الدَّولة الفيدراليَّة.

المبحث الأوَّل: سلطات جباية الضرائب في الدَّولة الفيدراليَّة

ولتوضيح إجراءات سلطة جباية الإيرادات بشكل عامٍ والضرائب بشكل خاصٍ سيتمُّ التطرُّق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسات الماليَّة والنقديَّة وعلاقة السياسة النقديَّة بالسياسة الماليَّة، وأنظمة الإيرادات الفيدراليَّة

المبحث الثاني: سلطة إيرادات الموارد الطبيعيَّة في الدُّول الفيدراليَّة

تم في هذا المبحث تناول موضوع سلطة إيرادات الموارد الطبيعيَّة في الدُّول الفيدراليَّة، من خلال ثلاثة عناصر: تتمثَّل في ملكية الموارد الطبيعيَّة، وتقاسم عائدات الموارد الطبيعيَّة، وكيف إدارة الآثار الاقتصاديَّة في قطاع النفط والغاز في الدُّول الفيدراليَّة، وعرض حول تعامل مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ مع ملكية الموارد الطبيعيَّة، وإجراءات تقاسم الموارد.

الطبيعيَّة

المبحث الثالث: إيرادات الحكومة الفيدراليَّة ومستوى الإنفاق الحكوميّ في الدَّولة الفيدراليَّة

وسيتمُّ في هذا المبحث تناول مفهوم الفيدراليَّة الماليَّة، ومصادر إيرادات الحكومة في الدَّولة الفيدراليَّة، وإجراءات تخصيص سلطات الإنفاق في الدُّول الفيدراليَّة، والإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ

الفصل الثاني: توزيع الموارد الماليَّة

إن سلطات جمع وتحصيل الموارد الماليَّة في معظم الاتِّحادات الفيدراليَّة تُحدَّد في دساتيرها، كما تُحدَّد سلطات تخصص الموارد الخاصَّة بكلِّ واحد من مستويَي الحكم. تم في هذا الفصل من الدِّراسة التطرُّق إلى جوانب توزيع الموارد الماليَّة، من خلال ثلاثة مباحث، هي: أهمية تخصيص الموارد الماليَّة، وسلطات توزيع العائدات بين مكونات الدولة الفيدرالية، والعلاقات بين مستويات الحكومات في النظام الفيدراليّ.

المبحث الأوَّل: أهمية تخصيص الموارد الماليَّة

يُعدُّ تخصيص الموارد الماليَّة بين مستويات الحكومة في إطار الدولة الفيدراليَّة على المستوى المركزيّ والمحليّ، وبالشكل الذي يُمكِّن كلَّ مستوى من ممارسة مهامه واختصاصاته وتقديم الخدمات للمواطنين وفقًا لصلاحيات ذلك المستوى المُحدَّدة في الدستور، وفي هذا الجانب تمُّ التطرُّق إلى أهمية تخصيص الموارد الماليَّة في الدولة الفيدراليَّة، والسياسات الماليَّة لتخصيص تلك الموارد.

المبحث الثاني: سلطات توزيع العائدات بين مكونات الدولة الفيدرالية

تهتمُّ الفيدراليَّة الماليَّة بدراسة الأدوار الخاصَّة بمستويات الحكم وتفاعلاتها داخل الدول الفيدراليَّة بالتركيز على جمع الإيرادات وإنفاقها، كما تتسم أنظمة الإيرادات الفيدراليَّة باستخدامها لثلاثة عناصر رئيسيَّة، هي: الإيرادات ذاتية المصدر لكلِّ مستوى من مستويات الحكم، والإيرادات المشتركة، والتحويلات الفيدراليَّة ، وتمُّ في هذا المبحث التطرُّق إلى سلطات توزيع العائدات بين مكونات الدولة الفيدرالية، والتحويلات الماليَّة المشروطة وغير المشروطة.

المبحث الثالث: العلاقات بين مستويات الحكومات في النظام الفيدراليّ

تتميز العلاقة بين مستويَي الحكم الاتِّحاديّ والإقليميّ في إطار الدولة الفيدراليَّة بالتعقيد والتشابك؛ نظرًا لطبيعة النظام الفيدراليّ القائم على ثنائية السُّلطة والدستور، تمُّ في هذا المبحث من الدِّراسة توضيح العلاقة بين السُّلطات الثلاث في مستويات الحكومات المختلفة في الدولة الفيدراليَّة، مع الإشارة إلى تلك العلاقة في مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ.

الفصل الثالث: المؤسسات القائمة على أساس الفصل بين السُّلطات في الدولة الفيدراليَّة

يُوجد جانبان أساسيان في تصميم وعمل أيّ اتِّحادٍ فيدراليٍّ، أوَّلُهما: "الاعتراف بالتنوع من خلال التوزيع الدستوريّ للسلطات وثانيهما: المؤسسات المشتركة في الحكومة الفيدراليَّة . (واتس،2006: 103).

وتمُّ في هذا الفصل التطرُّق إلى المؤسسات الفيدراليَّة المشتركة كنقطة تركيز للوحدة في الدولة الفيدراليَّة، من خلال المؤسسات القائمة على أساس الفصل بين السُّلطات أو المبادئ البرلمانيَّة، وسيادة الدستور في الانظمة الفيدراليَّة، ودور المؤسسات وهياكل الاتِّحاد الفيدراليّ المُتبناة لمكافحة التفكك.

المبحث الأوَّل: المؤسسات القائمة على أساس الفصل بين السُّلطات أو المبادئ البرلمانيَّة

ويُقصد بهذا المبدأ: "توزيع وظائف الدولة من: تشريعيَّة وتنفيذيَّة وقضائيَّة على سلطات مُتعددةّ، وتم في هذا المبحث التطرُّق إلى ذلك من خلال توضيح المؤسسات القائمة على أساس الفصل بين السُّلطات أو المبادئ البرلمانيَّة، وأهمية هذه الأشكال للطابع التمثيليّ والفاعلية في الحكومات الفيدراليَّة، وتأثير الأنظمة الانتخابيَّة والأحزاب السياسيَّة على تلك المؤسسات.

المبحث الثاني: طبيعة سيادة الدستور في الأنظمة الفيدراليَّة

كون النظام الفيدراليُّ يقوم على توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الفيدراليَّة في المركز وحكومات الأقاليم أو الولايات في وثيقة الدستور، فقد تم في هذا المبحث التعرُّف على طُرق إعداد الدستور الفيدراليّ وسموه وإجراءات تعديله، والمحكمة الدستوريَّة في الدول الفيدراليَّة ودورها في حماية الدستور والنظام الفيدراليّ، مع بيان كيف تناولت مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ موضوع توزيع الاختصاصات وتعديل الدستور الاتِّحاديّ والمحكمة الدستوريَّة.

المبحث الثالث: دور المؤسسات وهياكل الاتِّحاد الفيدراليّ والمُتبناة لمكافحة التفكك

تم التطرُّق إليه في هذا المبحث، من خلال تشخيص دور المؤسسات وهياكل الاتِّحاد الفيدراليّ في تسوية مصادر التوتر داخل الاتِّحاد الفيدراليّ، وتوضيح الاستراتيجيات الخاصَّة المُتبناة لمقاومة ومكافحة التفكك وعواقبه.

الباب الثالث : التجربة اليمنيَّة لإقامة الدولة الفيدرالية الفيدراليَّة

مرَّت اليمن تقريبًا بكلٍّ من: الاتِّحاد الكونفدراليّ، والاتِّحاد الفيدراليّ والوحدة الاندماجية، ومنها: كانت المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة جزءًا من الاتِّحاد الكونفدراليّ الذي قام في 1958/3/8م، بين ج.ع.م.(مصر–سوريا آنذاك) والمملكة المتوكليَّة اليمنيَّة، وهو الاتِّحاد الكونفدراليُّ الثاني في تاريخ الدول العربيَّة؛ حيث نشأ الاتِّحاد الأوَّل في 1958/2/27م، بين العراق والأردن، وسُمِّي الاتِّحاد العربيّ، وانهار في1958/7/19م، بقيام ثورة 19 تموز في العراق"(طربوش،2013: 9).

الفصل الأوَّل: التجارب الفيدرالية التي مرَّت بها اليمن

تم في هذا الفصل من الدِّراسة بالتطرُّق إلى التجارب الفيدرالية التي مرَّت بها اليمن، من خلال التحليل الموجز للتجربة الكونفدراليَّة في المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة، والتجربة الفيدراليَّة لاتِّحاد الجنوب العربيّ، ثم التطرُّق إلى تجارب بعض الدول الفيدراليَّة العربيَّة والأجنبيَّة في توزيع المسؤوليات والسُّلطات والصلاحيات وتحليلها.

المبحث الأوَّل: التجربة الكونفدراليَّة في المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة

تم في هذا المبحث التطرُّق إلى التجربة الكونفدراليَّة في المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة، من خلال التعرف على مفهوم الاتِّحاد الكونفدراليّ وخصائصه، والتجربة الكونفدراليَّة في المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة، وبنود الاتِّفاقيَّة التي أدَّت إلى قيام هذا الاتِّحاد.

المبحث الثاني: التجربة الفيدراليَّة لاتِّحاد الجنوب العربيّ

تم في هذا المبحث التطرُّق إلى التجربة الفيدراليَّة لاتِّحاد الجنوب العربيّ، من حيث نشأته، ونظام الاتِّحاد، ومؤسساته، والنظام الإداري للاتِّحاد، وعلاقة الاتِّحاد بالولايات، وعلاقة الاتِّحاد الخارجيَّة

المبحث الثالث: دراسة توزيع السُّلطات والصلاحيات لبعض الدول العربيَّة والأجنبيَّة وتحليلها

تمُّ في هذا المبحث التطرُّق لنشأة الفيدراليَّة والتنظيم الدستوريّ لتوزيع المسؤوليات والسُّلطات والاختصاصات في دساتير لعدد من الدول، وهي: (الولايات المُتَّحِدة الأمريكية، وجمهوريَّة الهند، وألمانيا الفيدرالية، والإمارات العربيَّة المُتَّحِدة، وجمهوريَّة العراق)، وإجراء مقارنة بين التجارب الفيدراليَّة فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والسُّلطات في دساتير تلك الدول وتحليلها، ومقارنة تلك التجارب مع ما ورد في مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ، مع الإشارة إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية بشأن إنشاء الأقاليم.

الفصل الثاني: مؤتمر الحوار الوطنيّ 18مارس 2013م- يناير 2014م

لقد وضع الحوار الوطنيُّ بنية وهيكل الدولة اليمنيّة الفيدرالية ونظامها السياسيَّ وملامح سلطاتها التشريعيَّة والقضائيَّة ومؤسساتهما، إضافة لشكل الدولة ونظامها الإداريّ ومستويات الحكم فيها، تم في هذا الفصل من الدِّراسة التطرُّق إلى مخرجات مؤتمر الحوار بالنسبة للدولة الفيدرالية الجديدة، ومشروع الدستور الفيدراليّ، وكيفية تحديد الأقاليم في الدولة الفيدرالية.

المبحث الأوَّل: مخرجات مؤتمر الحوار للدولة الفيدرالية

إن التنوعَ والاختلاف الموجود في أيَّة دولة في العالم هو أساس التطوُّر والتقدُّم لشعوب العالم؛ لذلك "خاض اليمن مراحل من الصراع الطويل لبناء الدولة العادلة ، بهدف تعزيز قيم الشراكة والتوافق من خلال صياغة مشروع وطنيٍّ للنهضة، تُعزز فيها الحُرّيَّات والدستور والقانون وبما يتماشى مع تاريخ اليمن وتركيبتها الاجتماعيّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعيّة لكافَّة أقاليم اليمن الاتِّحاديّ ، وفي هذا السياق تم التطرُّق في هذا المبحث إلى الدولة الفيدرالية وفقًا لوثائق مؤتمر الحوار الوطنيّ، وترتيبات بناء دولة اليمن الفيدرالية الجديدة وفقًا لتلك المخرجات

المبحث الثاني: مشروع الدستور الفيدراليّ للدولة الفيدرالية

تمُّ في هذا المبحث التطرُّق إلى مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ؛ كونه يُعدُّ وثيقة جديدة ذات أهمية كبيرة وغير مسبوقة في تاريخ نظام الحكم السياسيّ والإداريّ في اليمن، وذلك من خلال استعراض مفهوم الدستور ومضامينه ونشأة الدساتير، والإجراءات المُتعلِّقة بإعداد مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ، وهيكله ومكوناته.

المبحث الثالث: كيفية تحديد الأقاليم في الدولة الفيدرالية

تمُّ التطرُّق في هذا المبحث إلى مجموعة العوامل المُتعلِّقة بتشكيل الأقاليم ومبادئها، وإجراءات تحديد الأقاليم للدولة الفيدرالية وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج :

في ضوء دراسة توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم وفقًا للنُّظم الفيدراليَّة دراسة مقارنة للنموذج اليمنيّ وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ مع تجارب بعض الدول العربيَّة والأجنبية وتحليلها، ووفقًا لأسئلة الدِّراسة، فقد خلصت الدِّراسة لمجموعة من النتائج، نوجزها على النحو الآتي:

أ- فيما يتعلق بأثر النظام الفيدراليّ في توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم/الولايات وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ في اليمن، تتمثَّل أبرز النتائج في الآتي:

1. أن التنظيم الدستوريَّ للعلاقة بين السُّلطة المركزيَّة وسلطات الأقاليم ليس بقالب دستوريّ وقانونيٍّ مُحدَّد، أو نموذج ثابت قابل للتطبيق في جميع الدول الفيدراليَّة على اختلاف ظروفها، وإنما تتحدد على ضوء التقسيم الدستوريّ للمسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الأقاليم، الذي يتأثر بعوامل سياسيَّة وتاريخيَّة ولُغويَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة.
2. أن تقسيم المسؤوليات والسُّلطات والصلاحيات بين الحكومة الفيدراليَّة وحكومات الأقاليم يُعدُّ من أهمِّ القضايا في بناء الدولة الفيدراليَّة، وليس العبرة في إعطاء الأقاليم صلاحيات وسلطات واسعة، أو جعلها مسؤولة عن تقديم الخدمات لمواطنيها، بل الأهمّ من ذلك كلِّه هو منحها الموارد الماليَّة الكافية، التي تمكنها من ممارسة تلك الصلاحيات والاختصاصات والمهام.
3. أن مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ شأنه شأن أيّ دستور فيدراليٍّ في توزيع المسؤوليات والسُّلطات، قد أفرد في الباب الخامس منه قوائم الاختصاصات التشريعيَّة والتنفيذيَّة.
4. اعتمد المُشرِّع اليمنيُّ الأسلوب الخاصَّ بتوزيع الاختصاصات الحصريَّة لكلٍّ من: السُّلطات الفيدرالية، واختصاصات حصريَّة لسلطات الأقاليم، واختصاصات حصريَّة لسلطات الولايات والمحليَّات، واختصاصات مشتركة لكلٍّ من: سلطات الاتِّحاد، وسلطات الأقاليم، وأعطى المُشرِّع بقية المسؤوليات والسُّلطات والصلاحيات غير المسندة إلى أيّ مستوى من مستويات الحكم إلى سلطة الأقاليم.
5. إدراك المشاركون في مؤتمر الحوار الوطنيّ في اليمن أن الدولة البسيطة لا تعكس التجربة التاريخيَّة للدولة في اليمن شمالًا وجنوبًا؛ حيث كان النموذج اللامركزيُّ هو الغالب في تاريخ اليمن.

6. أن الاختلاف في طريقة توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين النُّظم الفيدراليَّة هو واقع حال، تتحكم فيه الظروف الخاصَّة لكلِّ نظام.
7. أن اعتماد الأقاليم الستَّة جاء بعد حوارات ونقاشات عميقة بين المكونات السياسيَّة في مؤتمر الحوار، واللجنة المُكلَّفة بدراسة وتحديد عدد الأقاليم ومكوناتها في كيفية الصورة القانونيَّة والنظاميَّة من أجل قيام إدارة حديثة في الأقاليم، تتولَّى إدارة ملفات التنمية والتطوير والنهوض بالمجتمعات المحليَّة وترسيخ والأمن والاستقرار.
8. أن الاعتراف بسيادة الدستور وسموه فوق جميع مراتب وهياكل ومؤسسات الدولة ووجود ثقافة سياسية تركز على أهمية احترام الدستور والعمل بأحكامه، هي شروط مُسبقة لعمل النظام الفيدراليِّ بشكل فعَّال.

ب- فيما يتعلق بنوع النظام الفيدراليِّ، وخصائصه الذي يُمكن الأخذ به وفق مُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ، تتمثَّل أبرز النتائج في الآتي:

1. أن نوع النظام الفيدراليّ وخصائصه الذي يُمكن الأخذ به وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار ومُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ عبارةٌ عن أسلوب مُبتكر، يجمع بين الفيدراليَّة التنافسية، والفيدراليَّة التعاونية.
2. أن الدولة الفيدراليَّة تتميز بثلاثة مظاهر، هي: الوحدة، والاستقلال، والمشاركة، فالدولة الفيدراليَّة تبرز إلى العالم الخارجي وتتعامل في علاقاتها الدولية والسياسيَّة مع الدول الأخرى كدولة مُوحَّدة بسيطة.
3. أن النظام الفيدراليَّ بشكل عام هو نظام ذو طبيعة مُركَّبة ومزدوجة، يضمُّ في الغالب مستويَينِ من الحكومات، هي: (الحكومة المركزيَّة، وحكومات الأقاليم)؛ لذا لابُدَّ من أن يكون هناك نوع من التوازن في اختصاصات وصلاحيات كلٍّ من الحكومة المركزيَّة، وحكومات الأقاليم أو الولايات بشكل لا يؤثر على هيبة الدولة الفيدرالية.
4. يتحدد في دستور في الدولة الفيدرالية توزيع السُّلطات والمسئوليات بوضوح، ولا تتدخل السُّلطة المركزيَّة في صلاحيات السُّلطات التنفيذيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة والإداريَّة لمستويات الحكم الأخرى في نطاق مسئولياتها الحصريَّة، إلا في ظروف استثنائيَّة ينصُّ عليها الدستور والقانون.
5. تختلف الدول الفيدراليَّة في دساتيرها وطرق تشكيلها وعدد الوحدات المُكوِّنة لها باختلاف الظروف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والدوليَّة والسياسيَّة التي أدَّت إلى تأسيسها.

ج- فيما يتعلق بأهمية وتأثير النظام الفيدراليِّ في إدارة الموارد الماليَّة في الدول الفيدراليَّة، تتمثَّل أبرز النتائج في الآتي:

1. أن الفيدراليَّة الماليَّة ترتبط أشد الارتباط؛ مفهومًا وممارسةً بتعيين مهام الإيرادات والنفقات وتوزيعها بين المستويات الحكومية المختلفة، وتتصل بهذه القضايا السُّلطات التشريعيَّة للحكومات.
2. أنَّ اعتماد المبدأ الفيدراليّ في توزيع الموارد الماليَّة للبلاد يُساهم في تخفيف حِدَّة الصراعات السياسيَّة الدائرة على المستوى الوطنيّ، وفي إرساء مبدأ العدالة، وكذلك في تعزيز المنافسة بين المناطق المختلفة.
3. أن موضوع القِسمة العادلة للثروة والتنمية، هو الداء والدواء في الوقت ذاته والحلُّ الأنسب لمعالجة ما قد يظهر من اتِّهامات متبادلة بين مستويات الحكم الفيدراليّ.

د-فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والسُّلطات بحسب الدِّراسة المقارنة بين النظام الفيدراليّ وفق مخرجات الحوار الوطنيّ مقابلة بالنُّظم الفيدراليَّة ذات الصلة، تتمثَّل أبرز النتائج في الآتي:

1. أن دستور اليمن الاتِّحاديّ لعام 2015م قد أخذ بشكل كبير من الأسلوب المُتَّبع في الدستور الألمانيّ من حيث توزيع المسؤوليات والسُّلطات.
2. أن الاتِّحادات الفيدراليَّة تختلف اختلافًا كبيرًا في تصميمها المؤسساتيّ، وفي عملها وفقًا لظروفها وطبيعة تشكيل مؤسساتها.
3. أن اعتماد النظام الفيدراليّ ينبغي أن يكون في إطار تدريجي وضمن سياق الاستفادة من التجارب الدوليَّة الأخرى.
4. أن النظام الفيدراليَّ يقوم على تكريس التعدُّديَّة والتنوع، وهذا يُعدُّ مصدر إثراء للدولة على المستويات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة والإداريَّة.
5. أن توفر الإرادة السياسيَّة لدى القيادات الحاكمة يُعدُّ المُحدِّد الرئيسيَّ لوجود دولة اتِّحاديَّة.

ثانيًا: التوصيات

في سبيل الانتقال إلى النظام الاتِّحاديّ وفقًا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ في اليمن مقارنة مع تجارب بعض الدول العربيَّة والأجنبيَّة وتحليلها، ووفقًا لأسئلة الدِّراسة، وانسجامًا مع النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة على مستوى كلِّ محور، فإن أهمَّ التوصيات تتمثَّل فيما يلي:

أ- فيما يتعلق بأثر النظام الفيدراليّ في توزيع المسؤوليات والسُّلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم/الولايات وفقًا لمخرجات الحوار الوطنيّ في اليمن:

1. إعادة النظر بشأن استبقاء السُّلطات المتبقية بيد حكومات الأقاليم قبل طرح مُسودَّة الدستور للاستفتاء؛ كون ذلك سيؤدي إلى إضعاف الحكومة المركزيَّة؛ (التي تعاني من ضعف شديد أصلًا)، وسيفضي إلى تغوُّل الأقاليم والولايات.
2. التزام الحكومة الفيدرالية وحكومة الأقاليم/الولايات ببنود الدستور المُتعلِّقة بمسؤوليات وسلطات واختصاصات كلٍّ منهما.

ب- فيما يتعلق بأهمية وتأثير النظام الفيدراليّ في إدارة الموارد الماليَّة في الدول الفيدراليَّة، تتمثَّل أبرز التوصيات فيما يلي:

1. وضع معايير موضوعيَّة ومقبولة لتوزيع الموارد الماليَّة ، على أن تقسَّم الإيرادات بالاعتماد على معايير العدالة بين مستويات الحكم، والمصلحة الوطنيَّة، ومواجهة الدَّين الوطنيّ، وعلى أن يُحدِّد القانون الحصص العادلة لكلٍّ من حكومة الاتِّحاد والأقاليم والولايات ومدينتي صنعاء وعدن.
2. إسناد مسؤولية إدارة وتطوير الموارد الطبيعيَّة إلى السُّلطة الفيدرالية بالتعاون والتنسيق مع السُّلطات المختصة في الأقاليم والولايات المُنتِجة.
3. الاهتمام بالموارد العامَّة للدولة وتنميتها وحسن استغلالها؛ لمواجهة المتطلبات اللازمة لإرساء مداميك الدولة الفيدرالية الجديدة، وتشجيع الأقاليم على تنمية مواردها الماليَّة.

4. ضرورة تخصيص الموارد الماليَّة لكلٍّ من الحكومة المركزيَّة وحكومات الأقاليم وغيرها من الوحدات التي يتكوَّن منها النظام الفيدراليّ.
5. إصدار التشريعات المُنظِّمة لكيفية خصم وتوريد وتخصيص النسبة التي ستؤول إلى الأقاليم المُنتِجة للثروات المعدنيَّة من العائدات المتأتية من موارد النفط والغاز، وآليات تحويل المبالغ المتبقية إلى الصندوق الوطنيّ للإيرادات ليتمَّ توزيعه على كافَّة الأقاليم وفقًا للمعايير العادلة التي حدَّدها الدستور.
6. الإسراع في تأسيس هيئة وطنية تضمُّ مُمثِّلين عن السُّلطات المعنية على مستوى الحكومة الفيدرالية والأقاليم والولايات.
7. أهمية تطبيق النصوص الدستورية الخاصَّة بالتوزيع العادل للإيرادات والدخل من الموارد المركزيَّة بين الأقاليم المُكوَّنة على أساس الكثافة السكانيَّة، والحالة الموضوعيَّة للبنية التحتيَّة والخدمات، والقدرة الماليَّة وغيرها.
8. ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم المُنتِجة للنفط والغاز وفقًا لنسب يتمُّ تحديدها في التشريعات.

ج- فيما يتعلق بالترتيبات الخاصَّة ببناء دولة اليمن الفيدرالية وفقًا لوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ ومُسودَّة دستور اليمن الاتِّحاديّ، تتمثَّل أبرز التوصيات فيما يلي:

1. الإسراع في تنفيذ المهام اللازمة للتهيئة للاستفتاء على الدستور والتحضير للانتخابات، بحيث يتمُّ تنفيذ هذه المهام وفق جدول زمنيٍّ مُحدَّدٍ، يتمُّ الاتِّفاق عليه من قبل الأطراف السياسيَّة، وإعداد خُطَّة بشأن استكمال إنجاز السجل الانتخابيّ، وخُطَّة للاستفتاء على مشروع الدستور.
2. تستمر كافَّة أجهزة الدولة وهيئاتها التنفيذيَّة بالقيام بمهامها واختصاصاتها بموجب أحكام القوانين النافذة إلى أن تتمَّ مراجعتها وفقًا لأحكام الدستور.
3. إصدار التشريعات التي تهيئ لتأسيس الأقاليم بدءًا بإعداد مشاريع ، وبما يضمن تزويد السُّلطات الجديدة في الأقاليم بالكوادر المؤهلة، التي تملك الخبرة والتجربة، والتي ستتحمَّل مسؤولية تأسيس الوظائف الجديدة والعملية الإداريَّة والتنموية على مستوى الأقاليم والولايات والمديريات.
4. الإسراع في تشكيل هيئة لمراقبة التطبيق الكامل لهذه المرحلة .
5. عدم المبالغة في الخوف من المبدأ الفيدراليّ، وينبغي النظر إليه على أنه في صالح المواطن والدولة على حدٍّ سواء، ورفع الوعي بأهمية الهُوِيَّة الوطنيَّة اليمنيَّة مع الحفاظ على التنوع بين الأقاليم الفيدرالية للدولة اليمنيَّة.
6. التهيئة لإنشاء لأقاليم عن طريق تصميم الهياكل والمؤسسات الخاصه بذلك .

قائمة المصادر والمراجع:

1. زاوي ناظم، وعبد الرحمن، وأفين، خالد(2006م). سمو الدستور الفيدراليّ، **مجلة كليَّة القانون**، جامعة دهوك.
2. محمد الأديميّ ،عزيز عبد الرحمن (2018م) **الدولة الفيدراليَّة كحلٍ للأزمة في اليمن "دراسة للواقع واستشراف المستقبل"** ، سطات ، المملكة المغربية
3. أندرسون، جورج(2007م). **مقدمة عن الفيدراليَّة ما هي الفيدراليَّة وكيف تنجح في العالم؟** ترجمة: مها تكلا، منتدى الاتِّحادات الفيدراليَّة، أوتاوا، كندا،2007م.
4. دراسة أبو طبيخ ، عبد المنعم أحمد (2009م) ، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدراليَّة دراسة مقارنة**،كوبنهاجن
5. حسين شالي ، بلند ابراهيم(2013م)، **العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحليَّة في النظام الفيدراليّ** ، العراق
6. قوق ، على (2011م)، **إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا**– ماليزيا
7. مولود، محمد(2009م). **الفيدراليَّة وإمكانية تطبيقها كنظام سياسيٍ، العراق نموذجًا**، لبنان، بيروت
8. عراش، عبد الجبار(2007م). **النظام الفيدراليُّ الألمانيُّ بين الوحدة والتَّعدُّديَّة**، ندوة الدوليَّة بعنوان: "أي حكم ذاتيّ لأقاليمنا الجنوبيَّة؟"، جامعة الحسن الأوَّل، الدار البيضاء.
9. ستيورات ميشيل(1962م). نُظُم الحكم الحديثة، ترجمة أحمد كامل، مراجعة: الدكتور/ سليمان الطماويّ، جمهوريَّة مصر العربيَّة، القاهرة، دار الفكر العربيّ.
10. هوريو، أندريه(1964م). **القانون الدستوريُّ والمؤسسات العامَّة**، ترجمة: علي مقلد شفيق حداد وعبد الحسن سعد، (ج1)، بيروت، الأهلية للتوزيع والنشر.
11. النائب، إحسان(2005م) مزايا الفيدراليَّة مالها وما عليها، **مجلة رأي**، تشرين أول 2005م، العدد (505) العراق.
12. أمين، لطيف، مصطفى(2007م). **كتاب الفيدراليَّة وآفاق نجاحها في العراق**، العراق، السليمانية، دار سردم.
13. واتس ل. رونالد، (2006م). **الأنظمة الفيدراليَّة**، ترجمة: غالى برهومة ومها بسطامي ومها تكلا، منتدى الاتِّحادات الفيدراليَّة، أوتاوا، كندا
14. طربوش، قائد، محمد (2013م). **الدولة الاتِّحاديَّة والدولة البسيطة والتجربة الدستوريَّة في اليمن**، بحث (غير منشور)، مُقدَّم إلى ندوة ينظمها منتدى الحوار وتنمية الحُرِّيَّات – صنعاء.

- **الوثائق الرسميَّة والتقارير:**

1. جمهوريَّة ألمانيا الاتِّحاديَّة(1949م) **الدستور الألمانيُّ وتعديلاته** حتى 2012م.
2. الجمهوريَّة اليمنيَّة(2015م) مُسودَّة دستور اليمن الجديد، الأمانة العامَّة للحوار الوطنيّ، اليمن.

- **المواقع الإلكترونيَّة والصُّحُف:**

1. ديفيدسون، روجر(2008م) **بحث بعنوان(الفدراليَّة)**، مُتاح على الموقع: www.iraqfuture.net تاريخ آخر زيارة 2020/2/15م.
2. نعمة، هاشم (2010م) **الفيدراليَّة المفهوم والتطبيق**، موقع الحوار المُتمَدِّن، العدد 2991 30-04-2010م، منشور على الموقع: http://www.ahwar.com، تاريخ زيارة الموقع 2020/1/25م.
3. شمو، أكرم(2019م) **الفيدراليَّة لاتِّحاديَّة، أنواع النُّظم الاتِّحاديَّة**، مقال منشور في جريدة "يكيتي" العدد 267، مقال منشور على موقع يكتي ميديا تاريخ زيارة الموقع 2020/1/19م.
4. حسَّان، محمد(2014م) **الفيدراليَّة في اليمن**، بحث منشور على النت دليل المواقع الإداريَّة، تاريخ زيارة الموقع من قبل الباحث 2020/1/21م.
5. **خصائص وحدات الاتِّحاد الفيدراليّ "الولايات"(2015م)** مقال منشور على الموقع الالكتروني http://bit.ly/money_crypto تاريخ زيارة الموقع من الباحث 2020/4/14م.

- **المراجع الاجنبيه**

1. Aucline, Céline(2005) 1- Federalism: its principles, flexibility's and limitations, Forum of federations, Vol. N° 5.
2. Germen, Alexander. (2010)Le Fédéralisme ET territorialité: l'Etat Québécoise les Autochtones ET la Pluralisme territoriale, Canada.
3. Wood, Anne, Alunro(1996) Federal court and what they do, Federal juridical center, Washington DC